

المبسوط

أخلاق المؤمنين فيكره له اكتساب سبب الفرار وهكذا الخلاف في الحيلة لإسقاط الشفعة وإعلم .

\$ باب الاستبراء في الأختين \$ (قال) (وإذا وطئ الرجل أمة ثم اشترى أختها كان له أن يطاء الأولى وليس له أن يطاء الثانية) لأنه إذا وطئ الثانية يصير جامعا بين الأختين وطئا بملك اليمين وذلك لا يحل لظاهر قوله تعالى ! ! 23 وكان في هذا الفصل اختلاف بين عثمان وعلي رضي الله عنهما فكان عثمان رضي الله عنه يقول أحلتها آية يعني قوله تعالى ! 24 ! وحرمتها آية يعني قوله تعالى ! ! فكان يتوقف فيه وكان علي رضي الله عنه يرجح آية التحريم لأنه إن كان المراد الجمع بينهما وطأ فهو نص خاص وإن كان المراد الجمع بينهما نكاحا فالنكاح سبب مشروع للوطء فحرمة الجمع بينهما نكاحا دليل على حرمة الجمع بينهما وطئا وأخذنا بقول علي رضي الله عنه احتياطا لتغليب الحرمة على الحل والإباحة ولذا قال صلى الله عليه وسلم ما اجتمع الحلال والحرام في شيء إلا غلب الحرام الحلال .

(وإن لم يكن وطئ الأولى حتى اشترى الثانية أو اشتراها معا فله أن يطاء أيتها شاء) لأن كل واحدة منهما مملوكة له ويوطئ إحداها لا يصير مرتكبا لما هو المحرم وهو الجمع بينهما وطئا فله أن يطاء أيتها شاء .

(فإن وطئ إحداها لم يكن له أن يطاء الأخرى) لأنه لو وطئ الأخرى صار جامعا بينهما وطئا فإن وطئها جميعا أو قبلهما أو نظر إلى فرجيهما بشهوة فقد أساء بارتكاب الجمع المحرم فكما يحرم الجمع بينهما في دواعي الوطاء والتقبيل والنظر إلى الفرج بشهوة من جملة الدواعي كالنكاح ولهذا ثبت به حرمة المصاهرة كما ثبت بالوطء ثم ليس له أن يطاء واحدة منهما حتى يحرم على نفسه إحداها ببيع أو نكاح أو تبرع لأنه إذا أراد أن يطاء إحداها والآخرة موطوءته ولهذا لو كانت موطوءته على الخصوص لم يكن له أن يطاء أختها بالملك حتى يحرمها على نفسه فكذلك هذا الحكم بعد ما وطئها .

(فإن زوج إحداها فله أن يطاء الباقية منهما) لأن المنكوحة صارت فراشا للزوج وبثبوت الفراش الصحيح للزوج ينعدم أثر وطئ المولى حكما ولهذا لو جاءت بالولد بعد ذلك لا يثبت النسب من المولى وإن ادعاه فيكون هذا بمنزلة الطلاق قبل الدخول ولو طلق إحدى الأختين قبل الدخول كان له أن يتزوج بالأخرى من ساعته فهنا أيضا له أن